



مister le Président de la Commission
de l'Examen de la Charte des droits humains
du Maroc
Président de la Commission
de l'Examen de la Charte des droits humains du Maroc

العنوان: وعده لـ رئيسة تافيلالت حول مشروع احداث
الجامعة (الموسى)

سلام علىك بوعود موئل الامان دام الله الامر والكلمة

وبعد، اتشرف بـ أن أبعث إلى سادتكم (عفواً)
بعدد (٧) خط، ينبع من الجواب المرجع للسيد
فيه الكرييم نباني رئيس رابطة الجمعيات الجعفرية
حول واجهة تافيلالت حول مشروع
احداث الجامعة (الموسى)

وأعلمكم السيد رئيس تافيلالت
أخلاص وارتكب التحيات (المجموعة المشتركة للتفاهم)
والحمد لله عباده والسلام
رئيس جمعية تافيلالت
الأمين: محمد لعماري

O.P.

01/05/87/10

Association non gouvernementale reconnue d'utilité publique

par décret n°2-98-33 du 07/01/1998

R.I.B CA: 225810035500363651011940

R.I.B BP: 181810212145458781004425

Tel : 212.7.20.82.15 – Fax : 212.7.20.82.14

E-mail: associationtafilalet@yahoo.fr – Web : http://www.tafilalet.org.ma



بسم الله الرحمن الرحيم

وجهة نظر جمعية تافيلالت واقتراحاتها بخصوص الجهة الموسعة المبنيةة من عقريّة صاحب الحلة الملك الملهم محمد السادس دام له النصر والتمكين

يسعد جمعية تافيلالت أياً إسعاد وبشرفها غاية الشرف، بادي ذي بدء، أن تشيد بكل صدق وأمانة بالمنجزات العظيمة والنتائج السارة التي حققتها المملكة المغربية السعيدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في العقد الأخير، تحت القيادة الرشيدة لعاشرنا المفدى أطال الله عمره وخلد بالصالحات ذكره. أجل إن كل ملاحظ موضوعي ومتبصر، يعرب عن تقديره بل إعجابه بالجهة العارمة المباركة التي يعرفها المغرب في شتى الميادين، متحدياً بقفزته النوعية هذه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها السلبية.

أما عن الجواب على الأسئلة الواردة في رسالة السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهة الموسعة، فيمكن تلخيصه في الاعتبارات التالية:

- إن النسيج الجمعوي بالمملكة، عرف ويعرف تطويراً واتساعاً هائلاً منذ عشرة أعوام، مما يجعل الثقافة الجمعوية تترسخ في المجتمع مع مرور الزمن. وبخصوص مساهمة النسيج الجمعوي في التنمية البشرية المستدامة، ومن باب التبعية في تقوية الاقتصاد الوطني على الصعيدين الجهوبي والوطني، فلا تخلو من أهمية. إلا أنه يمكن للنسيج الجمعوي أن يتطور ويعطي نتائج أهم، شريطة اعتماده شريكاً فاعلاً في تقديم الوطن وتزويده بالحد الأدنى من الوسائل البشرية والمادية الضرورية. وبالفعل فإشتغال بعض الجمعيات التي لا يتعدي عددها 10 على أكثر تقدير، فإن الأغلبية لا تتوفّر على مقرات للعمل ولا على العناصر البشرية الازمة لضمان التسيير الإداري المحكم الذي يفرضه القانون ومختلف التنظيمات والإجراءات الإدارية التي لا تخلو من التعسّير والتعقيد في بعض الأحيان.

- إن مساهمة النسيج الجمعوي في بناء وتمتين أسس الجهة الموسعة واحد من الواجبات الوطنية الملقاة على عاتق كافة المجتمع، إلا أنه يتطلب حماية هذا النسيج الجمعوي من تقلبات العوامل السياسية الضيقة التي تصيب عليه الخناق مت حين لآخر وتفقده استقلاليته كمنظمات غير حكومية تعنى بأعمال التنمية البشرية الصرف، الأمر الذي يدعو إلى وضع حدود أكثر وضوحاً بين العملين السياسي والاجتماعي المحمض. وتتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن عدداً لا يستهان به من الأحزاب السياسية الوطنية اسست جمعيات تابعة لها في جهات مختلفة من المملكة، متحدية بذلك الفرق الشاسع إن لم نقل التنافي بين النشاط الجمعوي الحالص والعمل السياسي.

- من المعلوم أن الجماعات الجهوية والإقليمية والمحلية وبعض المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية تخصص مساعدة مالية سنوية لجل الجمعيات، وتحتفظ أهمية هذه المساعدات أحياناً، حسب بعض الاعتبارات البعيدة كل البعد عن معايير الموضوعية والشفافية والإنصاف. لذا حبذا لو حدّدت شروط ومعايير واضحة تنظم الاستفادة من المساعدات المطلوب منحها لفعاليات المجتمع المدني، حتى تتمكن من الاضطلاع برسالتها النبيلة على الوجه المطلوب على الصعيد الجهوبي.

- وبالنسبة للدور الذي يمكن للجمعيات أن تلعبه على صعيد الجهة الموسعة، فيمكن في التدخل لملء الفراغ الحاصل أحياناً في التسيير العادي لبعض المرافق العمومية،



أو سد أي عجز محتمل في هذا المجال، علما أن نشاط النسيج الجمعوي لا يهدف إلى القيام مقام السلط العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بل ينحصر في التدخل المناسب والمكمل للعمل الحكومي في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة.

و فيما يرجع إلى مساهمة المواطنين والمواطنات المباشرة في تنمية الجهة الموسعة فإنها تكتسي أهمية بالغة، باعتبار أن العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في المخططات الوطنية والجهوية للتنمية، وانه يكون الطاقة الخلاقة المبدعة، وبالتالي الرافعة الأساسية للتقدم والازدهار. وفي هذا الصدد يتعين على سبيل المثال لا على الحصر، على مسيري الجمعيات أن يكونوا في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم، من حيث القدوة الحسنة والمواطنة المثلالية الصادقة وتحت أعضاء منظماتهم والمتعاطفين معها على التشبع بالمثل العليا وجعل المصلحة الوطنية أولاً والمصلحة الجهوية ثانياً فوق كل اعتبار. "إن يد الله مع الجماعة" كما يقال، لذا يتعين فسح المجال للمواطنين والمواطنات حتى يتأتى لهم استثمار طاقاتهم الخلاقة والمبدعة في التنمية الجهوية المستدامة التي تعد الرافد الأساس لتقدير وازدهار المملكة بأكملها. وفي هذا المضمار، نرى من المناسب والأكيد في آن واحد، أن نركز على طابع التكامل والتضامن الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينبغي أن يستند عليه في الدرجة الأولى، نظام الجهوية الموسعة المقرب، الأمر الذي سيخلق نوعاً من التوازن والتعاضد والتضامن بين المناطق الفنية والأقاليم الفقيرة، ويعزز وبالتالي الوحدة الوطنية والترابية المقدسة، تحت ظل رائد الأمة ورمز عزتها، الملك المعلم صاحب الجلالة والمهاية، محمد السادس دام له النصر والتمكين.

والسلام

رئيس جمعية تافيلالت
الإمضاء: محمد ليمامي